



---

## **The Impact of Government Spending on Monetary Policy in the Shadow of the Internal Money Supply (Iraq as a Model)**

**Ass.Prof: Ali Jaber Abd El , Hussein <sup>1\*</sup> and Ms. Ruqaya Aziz Ghanem <sup>2</sup>**

<sup>1,2</sup> \*Al-Muthanna University / College of Administration and Economics / Department of Business

### **ABSTRACT**

This study aims to demonstrate the relationship between the impact of government spending on monetary policy reflected in various monetary policy variables, including the supply of money. Also, it aims to limit the impact of money supply fluctuations as an internal variable and their implications for monetary policy's ability to achieve economic and monetary stability, ensure financial system stability, and stimulate economic growth .

Monetary theory specialists distinguish between two intellectual trends in explaining the nature of the change in the money supply. Thus, this distinction has widened the debate and debate about the effectiveness of monetary policy in achieving its objectives when the offer of money is changing externally or internally by targeting cash totals .

**Keywords:** Government spending, monetary policy, internal money supply

---

Received:25/7/2022

Accepted:4/9/2022

Published:31/12/2022

---

\*Corresponding Author: [ali.jaber8888@mu.edu.iq](mailto:ali.jaber8888@mu.edu.iq)

## أثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود (العراق أنموذجاً)

أ.م.د. علي جابر عبد الحسين<sup>1</sup> الباحث : رقية عزيز غانم<sup>2</sup>

<sup>1,2</sup> جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.

### المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين اثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية التي تعكسها متغيرات السياسة النقدية المختلفة بما فيها عرض النقود ، وحصراً تأثير تقلبات عرض النقود كمتغير داخلي وانعكاساتها على مدى قدرة السياسة النقدية في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وضمان استقرار النظام المالي وتحفيز النمو الاقتصادي.

إن المختصين في مجال النظرية النقدية يميزون بين اتجاهين فكريين في تفسير طبيعة التغير الحاصل في عرض النقود، وهذا التمييز وسع دائرة الجدل والنقاش بشأن مدى فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها عندما يكون عرض النقود متغيراً خارجياً أو داخلياً عن طريق استهداف المجاميع النقدية.

**الكلمات المفتاحية:** الانفاق الحكومي، السياسة النقدية ، داخلية عرض النقود

المؤسسات المالية والمصرفية وتنوعها في التأثير على عملية خلق النقود ومن الملاحظ ايضا ان هناك الكثير منها خارج سيطرة السلطة النقدية وهذا ينعكس سلبا على فعالية السياسة النقدية ..

### ثالثاً: هدف الدراسة

يهدف البحث إلى تحديد الأثر الذي يتركه الانفاق الحكومي على عرض النقود في العراق واثبات داخلية عرض الذي أدى الى تقليل فعالية السياسة النقدية .

### رابعاً: فرضية الدراسة

ينطلق البحث من فرضية مفادها ( ان الانفاق الحكومي اثرا على عرض النقود الامر الذي أدى الى التأثير في فعالية السياسة النقدية في العراق )

### المبحث الاول

#### الاطار النظري والمفاهيمي للانفاق الحكومي

#### اولاً: مفهوم الانفاق الحكومي

يعرف الإنفاق الحكومي بأنه قيمة الاموال التي تنفقه الحكومة خلال مدة زمنية بهدف تحقيق النفع العام وتحقيق رفاهية المجتمع (Martani&، 2017 : p82) .(etal)

وكما يعرف الانفاق الحكومي بأن الانفاق العام الذي يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة ، إذ تتمثل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ، ولكن مهمة للصالح العام ككل ، ومن أمثلتها الإنفاق على الدفاع ، والبنى التحتية، وقطاع الصحة ، والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية (TataMcGraw&Hill,2007:p21).

وكما عرفة (Danladi&Akamolafe ) هو قيمة الأموال التي تنفقها الحكومة في الاقتصاد ، إذ يحدث الإنفاق الحكومي في كل مستوى من مستويات الحكومة ، من مجالس المدن المحلية إلى المنظمات الفيدرالية، وقد تتدخل الحكومة في تخصيص الموارد وذلك لفشل آلية السوق في تخصيص هذه الموارد بفعالية وكفاءة (Danladi&Akamolafe,2015:p18)

ويعد عرض النقد الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، وذلك من خلال تأثيرها على الانفاق الحكومي، ولهذا الاثار التي يتركها عرض النقد على تلك المتغيرات أهمية كبيرة في توجيه السياسات النقدية ، فضلا عن ذلك محاولة التعرف على طبيعة وفاعلية الدور الذي يلعبه عرض النقد في التأثير على تلك المتغيرات في الاقتصاد ككل ، إذ أن أثر عرض النقود على الانفاق الحكومي يعد من الثوابت الاقتصادية وأن كان هذا التأثير من الناحية التاريخية محل جدل كبير بين المدارس الاقتصادية.

الا ان الاتجاهات حديثة والمعاصرة في الفكر النقدي بين ان هناك بعض المتغيرات الاقتصادية ذات علاقة سببية مع عرض النقود ، أي انه متغيرا داخليا (تابع) لهذه المتغيرات وليس خارجيا مما سبب خفض فعالية السياسة النقدية .

مما اثار جدلا واسعا بين اصحاب الفكر النقدي في التفسير والتأثير في عرض النقود، بشأن مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهدافها عندما يكون عرض النقود متغيرا مستقلا (خارجيا) او متغيرا تابعا (داخليا) في استهداف المجاميع النقدية .

#### اولاً: مشكلة الدراسة

ان الاتجاه الحديث لعرض النقود أثبت أنه متغير داخلي(تابع)، اي أنه يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية وتطور النظام المالي والتوسع الاقتصادي، إذ تتحدد مشكلة الدراسة في بيان اثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في ظل عرض النقود ، إذ هناك عدة عوامل تؤثر في فاعلية السياسة النقدية وفي النشاط الاقتصادي عموماً، وتكمن هذه الاشكالية في مدى إمكانية فعالية السياسة النقدية ، عندما يكون عرض النقود متغيرا خارجيا أو داخليا؟

#### ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في كون داخلية عرض النقود من المواضيع المهمة ويلقي اهتمام كبير في النظريات المعاصرة ، لاسيما الدور الذي يلعبه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في ظل تنامي وتطور

قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا من قبل الحكومة على الأقل في البداية، وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد، وقد تتطلب الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها، وبمرور الزمن قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تقليل المخاطر.

أن بعض المنظرين يسندون مبررات اللجوء إلى الإنفاق الحكومي إلى الوظائف الرئيسية الفقه الحكومية في حد ذاتها، إذ تتمثل حسب ما جاء به موسجراف سنة (1959) في ثلاث وظائف أساسية، تتمثل أولا في تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد، ويقصد هذه الوظيفة عملية توزيع الموارد المالية والبشرية بين الاحتياجات المتعددة والمختلفة، وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادقه ندرة الموارد، و بالتالي فإن تخصيص الموارد بين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار، الوظيفة الثانية هي إعادة توزيع الدخل، إذ تعد المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في إي تركيبة كانت من النفقات الحكومية، وكما تساهم في إعادة توزيع الدخل ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية ومن جهة أخرى تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعد ركيزة أساسية في أي اقتصاد، في حين تتمثل الوظيفة الثالثة في تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا المستوى العام للأسعار، ويرجع ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عدة اختلالات والتي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا، في حين يعد الاستقرار الاقتصادي هو الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد الوطني لارتفاع في المستوى العام للأسعار، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد (بودخدخ كريم، 2010 : 33).

#### المطلب الثاني : مفهوم السياسة النقدية:

فالسياسة النقدية تعد اجراءات البنك المركزي لإدارة عرض النقود واسعار الفائدة ، لبلوغ اهداف السياسة الاقتصادية الكلية مستهدفة الاستخدام الكامل واستقرار

ويمكن تعريف الانفاق الحكومي على انه " مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة إذ يهدف لاشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة (عبد المطلب عبد الحميد، 2005، ص173)

ثانياً- مبررات الانفاق الحكومي (وليد عبد الحميد ، 2010: 103-106)

أ- إخفاق السوق : في الحالة التي تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة، وتبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام، لكن طبيعة التدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديدة، كما قد تتوقف على نوع إخفاق السوق في الحالة المعنية ويترتب على إخفاق السوق الى نتائج رئيسية منها:

#### - السلع العامة

توجد لها خاصيتان رئيسيتان، تتمثل بالاستهلاك غير التنافسي والاستهلاك العام وتعني خاصية الاستهلاك التنافسي أن الاستهلاك الشخصي لن يؤدي إلى تقليل الاستهلاك من قبل الآخرين وكذلك تكلفة تلبية احتياجات المستهلكين الإضافيين هي صفر، اما الاستهلاك العام تعني أنه من المستحيل قصر فوائد عنصر معين على مجموعة معينة من الأفراد والسلع العامة، الدفاع الوطني ، والصحة العامة ، والتعليم.

#### - الاحتكار الطبيعي

وتعني حالة سيطرة شركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها لأن دالة الإنتاج الشركة تنسم بتناقص متوسط تكاليف الإنتاج ويؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل وبأسعار مفرطة في الارتفاع، لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدلا من أن يحقق الأرباح التي تتحقق عادة بالاحتكار، لذا فإما أن يتم منح المحتكر إعانة أو يقدم القطاع العام بتأميم الصناعة، أما فيما يتعلق في حال قيام الحكومة بإدخال عناصر تنافسية في بيئة الاحتكار الطبيعي و عملها على علاج مشكلات توزيعية التي تفرضها القطاع العام أو طرح امتيازات حق إدارة الاحتكار الطبيعي في مزايا أمام القطاع الخاص، أنه يجب أن تكون كفاءة التكلفة عاملا أساسيا في حسم القرار الحكومي حول الخيار الأفضل.

ب - مخاطرة أو حجم المشروع العام

عملية التنمية الاقتصادية بتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ وانجاز مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ( Mustafa•2012 :p42-43)

### 1 - استقرار الأسعار

لتحقيق الاستقرار العام في مستوى الاسعار جعل صناع القرار أكثر قلقا على مدى العقود الماضية الذي يعد هدفا نهائياً للسياسة الاقتصادية، فضلا على أنه من أهم الأهداف للسياسة النقدية لأن ارتفاع مستوى الأسعار " التضخم يخلق حالة عدم اليقين في الاقتصاد، (aldwry,alsamrayyi, 2006:p187)، وبالتالي ينتج عنها عرقلة النمو الاقتصادي، أي أن ارتفاع معدلات التضخم " الارتفاع العام لمستوى الاسعار " مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، أي أن ارتفاع معدلات التضخم تكمن في صعوبة التخطيط للمستقبل، على سبيل المثال فإنه من الصعب أن تقرر كم الأموال ينبغي أن توضع جانبا لتوفير متطلبات الحياة الاجتماعية في بيئة تضخمية، فضلا عن ذلك يمكن أن يؤثر التضخم على الحالات الاجتماعية في البلاد ( Frederic.2004.p318 )

### 2- استقرار اسعار الفائدة.

ان استقرار سعر الفائدة يعد هدفاً نهائياً بالنسبة للسياسة النقدية، لأن التقلبات في أسعار الفائدة تخلق حالة عدم اليقين في الاقتصاد وصعوبة تخطيط الاقتصاد للمستقبل، أي أن التقلبات في أسعار الفائدة قد تؤثر على رغبة الأفراد في الاقتراض من المصارف التجارية، ما قد يحتاج البنك المركزي الى الحد من ارتفاع معدلاتها والسيطرة عليها من خلال أدوات السياسة النقدية ( Frederic & Staley.2004.p234)

### 3- استقرار الأسواق المالية.

ويمكن للأزمات المالية أن تتداخل مع قدرة الأسواق المالية في تحويل الأموال إلى الأفراد الذين يعانون من قلة الفرص الانتاجية والاستثمارية، مما يؤدي إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي، وقد عزى الاستقرار في الأسواق المالية الى الاستقرار في مستوى سعر الفائدة، لان التقلبات في أسعار الفائدة تخلق حالة عدم التأكد أو اللابيقين، فضلا عن ذلك خسائر رأسمالية كبيرة على كل من السندات والقروض العقارية طويلة الأجل ( Frederic.2004.p318 )

### 2- استقرار سعر الصرف

الأسعار ومعدلات الفائدة طويلة الأجل (p 456): (Hubbard .R.Glenn, 2012).

ويرى (G.L Bash) هي كل " ما تقوم به الحكومة من عمل يوتر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة، التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عمله او ودائع او سندات حكومية " كما عرفت بانها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود في البنك المركزي، وكذلك أداة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية (Peirre,1987:p277).

وكذلك تعرف على انها التحكم بعرض النقود من قبل البنك المركزي من أجل تحقيق التوازن النقدي، بمعنى أن السياسة النقدية تحاول تعويض التغيرات في الطلب على النقود مع التغيرات في المعروض النقدي (5: Salter,2014).

كما يرى بول ساملسون، بأنها احدى ادوات البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان (Bukhari, 2010:59)

وفي حين تعرف السياسة النقدية بالمعنى الضيق بانها مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي لمراقبة عرض النقد.

اما السياسة النقدية بمعناها الواسع فيمكن تعريفها على " أنها جميع الإجراءات التي تتخذها الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقود والائتمان ، وكذلك الاقتراض الحكومي حجم وتركيب الدين الحكومي، وتهدف هذه الإجراءات ليس التأثير على عرض النقد فحسب بل تشمل السياسة الافتراضية للقطاع الحكومي وما تخلفه من انعكاسات واضحة على عرض النقد (Cullen,2011:17)

### اهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية وذلك عن طريق الوصول إلى مستويات الانفاق الكلي المطلوبة لغرض تحقيق أقصى قدر من التشغيل وبأقل التكاليف الممكنة، وتسعى أيضا إلى تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار النقدي من خلال توكي العوامل المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلية وخارجية والتي تنشأ نتيجة التغيرات في المستوى العام للأسعار عن طريق سعر الصرف الذي يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي بصورة صحيحة، كما أنها تسهم في تعجيل

التمويل وعمليات العملة وسيلة فعالة لتحقيق التنظيم الاقتصادي ، فقد أصبح التنسيق بين الاثنين حاجة ملحة بين هذين النوعين من التداخل لأنهما قد تتعارض مع بعضها البعض بطرق تضعفها ، وبالتالي تمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المعلنة للعمليات المالية الحكومية تأثيرات مباشرة على العملة ، بما في ذلك عجز التمويل أو معالجة الفوائض ، وهي عمليات تؤثر على السيولة الاقتصادية. والعمليات الحكومية ، مثل أدون الخزنة أو السندات العامة لتمويل العجز ، فإن هذه العمليات لها تأثير فعال على أسعار الفائدة وسوق السندات. من هذا من جهة كان عام 2016 ، ومن جهة أخرى كان التنسيق بين الإجراءات المالية والنقدية أمراً ضرورياً ، مما أدى إلى اختلافات في طبيعتها ، ويمكن حصر هذا الاختلاف في ثلاثة أمور ، وهي (عبيد الزامل ، 2005 ، ص 39-40) : - غالباً ما تكون عمليات العملة محدودة لأنها تقتصر بشكل أساسي على القطاعين المصرفي والمالي ، وغالباً ما يكون حجم ونطاق العمليات المالية واسعاً للغاية. لذلك ، قد يؤدي التنسيق بين هاتين العمليتين إلى زيادة النقد الإجراءات كوسيلة فعالة للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة ، التدابير المالية بطيئة ومقيدة ، بشكل عام لأسباب دستورية وقانونية ؛ في حين أن التدابير النقدية سريعة ومرنة نسبياً ، ويمكن أن تتأثر بنسبة الاحتياطي القانوني وسعر الفائدة في غضون فترة قصيرة. فترة زمنية. أو تأثير التغيرات في سعر الخصم ، التدابير المالية لديها ميل أقل لتشجيع التوسع الاقتصادي لتكون فعالة في كبح التضخم ، في حين أن العمليات النقدية قد يكون لها تأثير أقل على الاقتصاد لتشجيع التوسع ، ولكن عند اتخاذ تدابير مشددة من خلال أدوات السياسة النقدية ، قد تحد بشكل فعال من اتجاهات التضخم.

#### ثانياً: الإنفاق الحكومي في ظل خارجية عرض النقود

أسباب تزايد النفقات العامة: يمكن تلخيص أهم أسباب ميل النفقات العامة نحو الزيادة فيما يلي :

- توسع أنشطة القطاع العام: ازداد الوزن النسبي لنفقات الاستثمار العام يرتبط إجمالي تكوين رأس المال الثابت وزيادته بمتطلبات التنمية ، خاصة في مراحلها الأولى ، مما يتطلب عددًا كبيراً من الاتفاقيات الاستثمارية لمشروع البنية التحتية وتقوية الهيكل الصناعي (حميد عبد المجيد ، 2002 : 202).

- تدهور القوة الشرائية للنقود : يؤدي تدهور القوة الشرائية للنقود إلى تدهور القوة الشرائية للمال للإنفاق الحكومي في تزايد ، مع زيادة تكلفة شراء السلع

يقوم البنك المركزي بتغيير سعر الفائدة حسب الظروف الاقتصادية وبمرور الزمن ، إذ يكون هناك بعض الاختلافات بين سعر الفائدة المحلي وسعر الفائدة الدولي ، ان التغيرات الطارئة في أسعار الصرف لها عواقب مختلفة على الطلب الفعال، إذ تؤثر على التوقعات لا سيما تلك الخاصة بالشركات التي تستخدم المدخلات المستوردة أو تسعى للحصول على طلب أجنبي، فضلاً عن ذلك تقتصر الشركات من مؤسسات مالية أجنبية ، لكن عوائدها تكون بالعملة المحلية ، وبالتالي إذا تغير سعر الصرف ، يكون هناك عدم التطابق بين عائدات الشركة وتكاليفها ، مما يجعل موقفها المالي هشاً، بالإضافة إلى ذلك قد ينتقل تخفيض سعر الصرف إلى الأسعار المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وعليه أي سياسة بشأن أسعار الفائدة تكون مقيدة من قبل الأسواق المالية العالمية ) (TERRA،2017:p50).

#### 3- الإشراف والسيطرة على السيولة

تحتاج السياسة النقدية إلى تجنب نقص السيولة ، كذلك تمنع البنوك من تكوين مبالغ من المال إذ تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة ، وبالتالي ارتفاع حاد في مستوى أسعار الأصول، فضلاً عن ذلك يجب أن تعمل البنوك المركزية كمقرضين الملاذ الأخير ، والتي من خلالها تفرض تأثيراً إضافياً على التوقعات أيضاً ، لأن كل من المستثمرين والبنوك لديهم تحوط بشأن ملاءة النظام المالي، هذا يقلل من تفضيل السيولة لديهم ويزيد من المعروض من السيولة لتمويل الاقتصاد (Arestis & Sawyer, 2010:p510).

#### 4- زيادة مستوى التوظيف

بعد رفع مستوى التوظيف من قبل السياسة الاقتصادية من الأهداف المهمة وبمساعدة السياسة النقدية خاصة من خلال رفع حجم الائتمان المصرفي الذي يزيد من حجم الاستثمار مما ينعكس إيجابياً على تشغيل الموارد البشرية ووسائل الانتاج المعطلة (eahdalhamid,2007:p276).

المطلب الثالث : العلاقة بين الإنفاق الحكومي وداخلية عرض النقود

أولاً: الإنفاق الحكومي في ظل داخلية عرض النقود

يرتبط الإنفاق الحكومي كأداة للسياسة المالية ارتباطاً وثيقاً بعرض النقود كأداة للسياسة النقدية. نظراً لأن

يجب التعرف على المكونات الرئيسية للإنفاق الحكومي لأي دولة نستطيع معرفة توجهات السياسة الأنفاقية والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، إذ يتكون الانفاق الحكومي من قسمين رئيسيين هما : الانفاق الاستثماري والانفاق الجاري ، إذ يتمتع للإنفاق الاستثماري بأهمية كبيرة كونه واحداً من المكونات الرئيسية من مكونات الطلب الكلي، ويمكن القول بصورة عامة إن الانفاق الاستثماري العام ما هو الا ذلك النوع من الانفاق على السلع الرأسمالية، والتي تتمثل بالمكائن والآلات ، كما يتضمن الانفاق على المباني الجديدة و الاضافات إلى المباني القديمة وايضا يتضمن التغيير في المخزون السلعي (الوادي،2009،ص1120).

أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري العام فإنه يتكون من قسمين رئيسيين ، إذ يتضمن الأول الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للأفراد وما تستلزمه هذه الخدمات من رواتب وأجور ، فضلاً عن المشتريات الحكومية وكذلك يشمل هذا القسم النفقات العسكرية ، أما القسم الآخر فإنه يتضمن النفقات التحويلية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات كإعانات والمساعدات (لطيف ،2018،ص288). وتميزت السياسة الاتفاقية في العراق بعد عام (2003) بزيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت تلك النفقات وبشكل كبير بحيث أصبحت تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وقيداً مالياً ، إذ تعود أسباب زيادة الانفاق الجاري بعد عام( 2003 ) إلى دخول قوة إضافية في الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة اعمار العراق ، وان هذه البنود لاسيما الأجور والرواتب بقيت مهيمنة على الانفاق العام وشكلت قيداً على التوسع في الانفاق الاستثماري (حيدر عبيد حسن الجبوري،2012،ص11)

والخدمات التي تطلبها الدولة لأداء وظائفها التقليدية ، وزيادة الضغوط التضخمية ، غالباً ما تضطر الدولة إلى تحديد علاوة التكلفة لموظفيها للتعويض عن الانخفاض في تكاليفهم، الدخل الفعلي، كما يزين الدعم السلعي ويزيد من تكلفة الاستثمار العام (رمزي زكي ، 2000 ، ص 95) .

- تزايد نمو العمالة لحكومية: يتميز التوظيف في القطاع الحكومي بالنمو السريع وتزداد كنسبة من إجمالي العمالة على مستوى الاقتصاد الوطني بأكمله (حامد عبد المجيد ص 203) إذ تؤدي الزيادة في العاملين والموظفين إلى زيادة الأجور والرواتب ما الذي يسبب الزيادة؟ أدت الزيادة في التوظيف الحكومي إلى زيادة الإنفاق العام (Dardori & Lahassan, 2013:p106) .

- زيادة الإنفاق العسكري: بعد الإنفاق العسكري ، جزء من الإنفاق العام للدولة من أجل الحفاظ على أمنها ضد الأخطار الخارجية أو مواجهة مخاطر فعلية أو استخدام قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية ، فإنها لا تقتصر على الأجور والاحتياجات السلعية للقوات المسلحة ، بل تشمل أيضاً التكاليف التالية: عمليات استيراد الأسلحة والمعدات تكاليف الصيانة (بلخير قسوم ، 2013 : 73)

- زيادة أعباء الدين العام المحلي والأجنبي: تفسيراً لزيادة الإنفاق العام، كما نعلم جميعاً ، يظهر عبء خدمة الدين في معظم البلدان النامية في الميزانية العامة ، وعادة ما يتم تحسين آجال استحقاق الدين المحلي والديون الخارجية في النفقات الجارية ، ويتم تنقية ألساط الدين، في التحويلات الرأسمالية، في ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من اذونات الخزينة والسندات الحكومية وفي ضوء اغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية (عبد الحميد برحومة ،عثمان محادي ،2016، ص6)

- اللجوء الى سياسة التمويل بالعجز: تعود الدولة إلى سياستها القائمة على استخدام تمويل العجز كأداة أداة تنموية ، مما يعني أن الدولة تلجأ إلى إصدار عملات جديدة ، والتي تنقسم إلى في هذا الصدد ، أدى ارتفاع الأسعار وارتفاع التضخم إلى تراجع الموازنة العامة الوطنية (Lahassan&Dardori ,2013:p106)

#### المبحث الثاني

التحليل الوصفي للإنفاق الحكومي للعراق للمدة 2003-

2020

والجدول (1)

مكونات الانفاق العام .

السنوات	الانفاق الحكومي العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	معدل النمو	نسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام %	نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام %
2003	1,982,548	1,784,293	1,982,548		89.99	9.99
2004	32,117,491	29,102,758	3,014,733	1520%	90.61	9.38
2005	26,375,175	21,803,175	4,572,018	-18%	82.66	17.33
2006	33,487,877	27,460,197	6,027,680	27%	82	17.99
2007	33,545,144	25,822,100	7,723,044	0%	76.97	23.02
2008	59,403,375	45,522,700	11,880,675	77%	76.63	20
2009	52,567,025	42,053,620	10,513,405	-12%	80	20
2010	64,351,984	44,879,984	19,472,000	22%	69.74	30.25
2011	69,639,523	56,016,523	13,623,000	8%	80.43	19.56
2012	90,374,783	69,618,783	20,756,000	30%	77.03	22.96
2013	106,873,027	72,226,027	34,647,000	18%	67.58	32.41
2014	83556226	58,625,226	24,931,000	-22%	70.16	29.83
2015	70,397,515	51,832,845	18,564,670	-16%	73.62	26.37
2016	67,067,437	51,173,437	15,894,000	-5%	76.3	23.69
2017	75,490,115	59,025,654	16,464,461	13%	78.81	21.81
2018	80,873,234	67,052,923	13,820,314	7%	82.91	17.08
2019	11,172,362	87,301	24,422,63	-86%	0.78	21.85
2020	7608244	7287352	320891		95.78	4.21

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة المالية – دائرة الموازنة ووزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية

كانت قيمة الانفاق الاستثماري (4572018) مليون دينار عراقي ونسبته من الانفاق العام (17.33%)، إذ يتضح ان قيمة الانفاق الاستثماري ونسبته من الانفاق العام قد ارتفعت خلال العامين 2004-2005 ، وذلك بسبب توجه الحكومة لإعادة اعمار ما دمره الاحتلال عام 2003 اذ سجلت اعلى هذه النفقات نتيجة اعمار بعض المناطق مثل النجف والفلوجة وتعويض المتضررين ، فضلا عن المبالغ التي تم سحبها لحساب

من بيانات الجدول (1) لوحظ ان قيمة الانفاق العام لعام 2003 (1982548) مليون دينار عراقي والانفاق الجاري (1784293) مليون دينار عراقي اذا شكل الانفاق الجاري نسبة (89.99%) من الانفاق العام بينما شكل الانفاق الاستثماري نسبة (9.99%) من الانفاق العام، اما في عام 2005 بلغت قيمة الانفاق العام (26375175) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو (-18%) إذ بلغ الانفاق الجاري (21803175) مليون دينار عراقي وكنسبة من الانفاق العام (82.66%) بينما



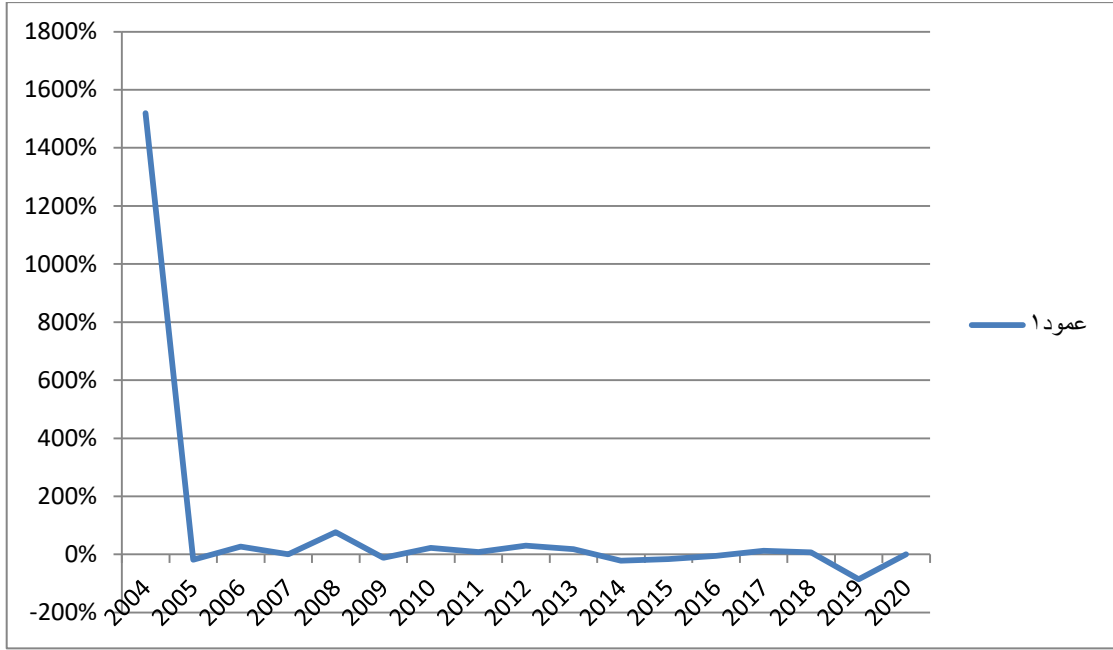
(70397515)،(67067437) على التوالي ويعزى ذلك إلى حدوث صدمتين في الاقتصاد العراقي إذ أثرت وبشكل كبير على المؤشرات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر من ( 91.63 \$ ) للبرميل الواحد عام 2014 إلى ( 44.729 ) ، ( 33.976 \$ ) في عامي 2015،2016 على الترتيب ، وعلى الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام 2016، ألا أنه لا يوازي نسبة الانخفاض في أسعاره ، أما الصدمة الثانية فأنها تتمثل بتدهور الاوضاع الامنية منذ شهر حزيران لعام 2014 والتي تمثلت بوقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الارهابية ، وما تبع هذه الاحداث من زيادة الانفاق على الأمور العسكرية وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحروب ،مما انعكس في ارتفاع قيمة الانفاق الحكومي عام 2017 بشقية الجارية و الاستثمارية فكانت قيمهم على الترتيب (59025654) ، (16464461) مليون دينار عراقي وبنسبة من الانفاق العام (72.93%) (21.81%) وبمعدل نمو (13%). في حين بلغ الانفاق الحكومي لعام 2020 انخفاضاً ملحوظاً عن عام 2019 إذا بلغ الانفاق الحكومي (7608244) وبمعدل نمو سالب(-32%) ، ويعزى ذلك الى انخفاض الانفاق الحكومي بشقية الجارية ، وذلك نتيجة الازمة المزدوجة (الصحية وانخفاض اسعار النفط ) فضلاً عن عدم اقرار الموازنة لعام 2020 ، وكذلك انخفاض الانفاق الاستثماري ويعود ذلك الى انتشار وباء كورونا وتوقف اغلب المشاريع فضلاً عن تدني الإيرادات العامة مما انعكس ذلك على تقليص الانفاق العام .كما موضح في الشكل التالي.

المفوضية العليا للانتخابات والتمويل بعض مشاريع الصحة والكهرباء.

أما في عام 2006 بلغ الانفاق العام (33487877) دينار عراقي وبمعدل نمو (27%) ، إذ بلغت قيمة الانفاق الجارية (27460197) مليون دينار عراقي بينما كانت قيمة الانفاق الاستثماري (6027680) مليون دينار عراقي ويعود هذا الارتفاع في قيمة الانفاق الجارية إلى إعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم ، فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وانخراطها بالعمل المدني ، وواصل الانفاق العام بالارتفاع حتى عام 2008 فقد بلغ الانفاق العام (59403375) وبمعدل نمو (77%) ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى تزايد الإيرادات النفطية والتي تشكل الممول الرئيس للأنفاق العام ، اما في عام 2009 انخفضت قيم الانفاق العام بشقيها الجارية والاستثماري إذ بلغت قيمة الانفاق العام (52567025) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (-12%) فقد كانت قيمته الانفاق الجارية (42053620) مليون دينار عراقي وكنسبة من الانفاق العام (80%) فيما بلغت قيمة الانفاق الاستثماري (10513405) مليون دينار عراقي وبنسبة من الانفاق العام (20%) ويعزى سبب الانخفاض في قيمة الإنفاق العام إلى حدوث الأزمة المالية العالمية ، إذ تمثل صدمة عرض سلبية ما أدى إلى انخفاض سعر البرميل النفطي والذي يعد الممول الرئيس للأنفاق، لكن الانفاق الحكومي اتخذ بالارتفاع من عام (2010-2013)، الا ان الانفاق الحكومي انخفض في عام 2014 الى (83556226) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (-22%)، إذ بلغ الانفاق الجارية (58625226) كنسبة من الانفاق العام (70.16%) ففي حين بلغ الانفاق الاستثماري (24931000) ونسبة من الانفاق العام (29.83%) ويعود سبب الانخفاض الى عدم إقرار الموازنة لعام 2014 مما حدى بوزارة المالية بتقييد بالصرف وبنسبه 12/1 من المصارف الفعلية لكل شهر (البنك المركزي العراقي، 2014:70).

وكما استمر بالانخفاض خلال الاعوام (2015-

2016) إذ بلغ الانفاق العام



من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

### الاستنتاجات:

3- على البنك المركزي العراقي السعي من أجل تحقيق هدف السيطرة على معدل التضخم واستقرار الأسعار، ذلك عن طريق إدارة سياسته النقدية باستقلالية تامة عن القرار المالي، وفقاً للوضع الاقتصادي السائد، وبالشكل الذي يجعل إدارة البنك المركزي لمعدلات نمو عرض النقود عن طريق سياسة التعقيم (نافذة العملة الأجنبية) ملائمة تماماً لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي.

### المصادر

اولا: الكتب العربية

- 1- حميد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم ايوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2002، ص 202
- 2- رمزي زكي، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا 2000، ص 95
- 3- محمود حسين الوادي و احمد عارف العساف، "الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة، عمان - الاردن، 2009، ص 120.

- 1- تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي من وجهة نظر الى أخرى فهناك أن التأثير يكون إيجابي والأخر ينظر الى انه تأثير سلبي والأخير يبين أن ليس هنالك أي تأثير وهذا يعتمد على درجة التطور الاقتصادي بالنسبة للبلدان .
- 2- ان الانفاق الحكومي ذو تأثير سلبي في النمو الاقتصادي مما يعني أن الإنفاق الحكومي يطرد الانفاق الخاص وهذا ما يتلاءم مع وجهة نظر النيوكلاسيك .
- 3- شهدت الانفاق العام ارتفاع ملحوظ بعد عام 2003 نتيجة توجه الحكومية لإعادة اعمار ما دمره الاحتلال .

### التوصيات :

- 1- تخفيض الانفاق الحكومي واقتصاره على الجوانب التي يخص فيها القطاع الخاص فقط
- 2- اتباع سياسات خاصة بالانفاق الحكومي التي لها تأثير في النمو الاقتصادي التي تمثل النفقات المحفزة للاستثمار بدلا من النفقات التي تطرد الاستثمار، اذ حسب اتجاه السببية يمكن اتباع سياسات من الانفاق الحكومي باتجاه تحفيز النمو .

- السياسات الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين
- 2- مقدار غضبان لطيف . " قياس تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي اللقطي وغير النفطى وتحليله في العراق " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد ( 24 ) ، العدد ( 102 ) ( 2018 ، ص ٢٨٨ )
- 3- حيدر عبد حسن الجبوري ، " رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين التقنية والمالية في العراق للمدة ( 2003 - 2010 ) " ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، المجلد ( 20 ) ، العدد ( 1 ) ، 2012 ، ص 11.
- 4- عبد الحميد برحومة ابو ضياف مسيلة ، الجزائر 2016، ص6،  
د- التقارير السنوية
- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء بر الابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014 ، ص 70
- 2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للناتج العطي الاجمالي والدخل القومي ، 2016، 4،  
ثانيا :المصادر الاجنبية
- 1- Wardhani, Rossieta, Martani, Ratna, Hilda ,Dwi ,2017, Good governance and the growth: Evidence from Nigeria." (2015
- 2-39.(TataMCGraw-Hill publishing " Macroeconomics " ،Deepashree and Vanita Agarwal ( p21. ، 2007 ، India·company limited.(TataMCGraw-Hill publishing " Macroeconomics " ،Deepashree and Vanita Agarwal ) p21. ، 2007 ، India·company limited
- 3- Danladi, J. D., et al. "Government expenditure and its implication for economic
- 4- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2010.
- ب- الرسائل والاطاريح
- 1- عبدو الزامل ،خ،(2005) دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا .طروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة دمشق :سوريا
- 2- بالخير قسوم ،دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (خلال الفترة الممتدة من 2000الى 2009،مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص ،اقتصاد تنمية ،جامعة العقيد الحاج لحضر الجزائر ،2013،ص73
- 3- بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر-"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2010 ،صص: 14-15.
- ج- المجلات والدوريات
- 1- آل طعمة. حيدر حسين، والشمري. هاشم مرزوك، 2017، "– النفط واتجاهات السياسة النقدية في العراق: مقارنة أكاديمية، أوراق في
- 4- .R. Glenn Hubbard, A. P. (2012). Macroeconomics. Pearson9
- 5- Peirre Pattat , Monnaie Instition Finan Ceres et Politiques monetaires , used Economica , paris 1987 p. 277.
- 6- Laho Musa Bukhari: Foreign Exchange Policy and Its Relation to Monetary 6-Policy, An Analytical Standard Study of Economic Effects, Hasan Al-Asriyya Library, First Edition Beirut, Lebanon, Year 1413 AH / 2010AD.

- 7- Cullen O. Roche: Understanding the Modern Monetary System, Orcam 5-Financial Group, SSRN papers, 2011
- 8- S.Mishkin, Frederic The Economics of Money ,Banking and Financial Markets 6th Ed ,Addison wesly,2000.
- 9- .Arestis. Philip and Sawyer. Malcolm, 2003a, "The Nature and Role of Monetary Polisy When Money IS Endogenous", The Levy Economics Institute of Bard College, Working Paper No. 374
- 10- Lahcen Dardouri, The State's General Budget Deficit and Its Treatment in the Positive Economy, Economic and Administrative Research No. 14, 2013, p. 106,
- 11- Othman Mahadi, Financing the Public Budget Deficit (Al Nadra Islamic School Day on the Strategy for Managing the Public Budget Deficit in Algeria, University of Mohamed Abdel Hamid Barhouma Abu Diaf Msila, Algeria 2016, p. : 4
- 12- Mustafa, Ahmed Farid (2012), Monetary Policy, University Youth Foundation, Cairo-3 Egypt: 42-43
- 13- Zakaria Al-Douri, Yousra Al-Samarrai, Central Banks and Monetary Policies-1 Dar Al-Yazouri, Amman, 2006
- 14- Abdul Muttalib Abdul Hamid, Economics of Money and Banking, University-2 House, Alexandria, Egypt: 2007